

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٣٧٦ لسنة ٢٠١٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٠٧ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل لجنة تتولى إعداد

خطة عمل مفصلة وشاملة لإصلاح وتبسيط وتطوير منظومة التراخيص الصناعية ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تشكل لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية كل من السادة الآتية أسماؤهم :

المستشار/ هشام رجب - مستشار وزير التجارة والصناعة للشئون القانونية والتشريعية .

المهندس/ أحمد عبد الرازق - رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية .

المستشار/ درباله على محمد درباله - المستشار القانونى للهيئة العامة للتنمية الصناعية .

الأستاذ/ طارق حمزة - المدير التنفيذى للمبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة) .

ممثل عن وزارة الصحة - يختاره وزير الصحة .

ممثل عن وزارة التنمية المحلية - يختاره وزير التنمية المحلية .

ممثل عن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة - يختاره وزير الكهرباء والطاقة المتجددة .

ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - يختاره وزير الاستثمار .

ممثل عن هيئة المجتمعات العمرانية - يختاره وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية .

ممثل عن المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء - يختاره وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية .

ممثل عن مصلحة الأمن العام - يختاره وزير الداخلية .

ممثل عن مصلحة الدفاع المدنى - يختاره وزير الداخلية .
ممثل عن هيئة السلامة والصحة المهنية (الأمن الصناعى) - يختاره وزير القوى العاملة .
ممثل عن جهاز شئون البيئة - يختاره وزير البيئة .
ممثل عن مركز تحديث الصناعة - يختاره وزير التجارة والصناعة .
ممثل عن اتحاد الصناعات المصرية - يختاره رئيس الاتحاد .
وللجنة أن تستعين بمن تراه لازماً لمعاونتها فى أداء مهمتها من المختصين فى مجال عملها ،
كما يدعى إلى الحضور ممثل الوزارة أو الجهة المعنية بالموضوع المطروح على اللجنة متى
اقتضت الحاجة ذلك .
وتتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية مهام الأمانة الفنية للجنة .

(المادة الثانية)

تتولى اللجنة إعداد خطة عمل مفصلة وشاملة لإصلاح وتبسيط وتطوير منظومة

التراخيص الصناعية بهدف :

- ١ - قصر نطاق متطلبات التراخيص الصناعية على أساس تقييم المخاطر وحصرياً على البنود الخمسة الآتية : (الصحة - السلامة - الأمن - البيئة - استخدام الأراضي) .
- ٢ - فصل رسم سياسات القطاع الصناعى وتنظيم الصناعة عن إصدار التراخيص وإسنادها لجهات منفصلة .
- ٣ - تطوير وتفعيل اللامركزية فى إصدار التراخيص الصناعية .
وللجنة فى سبيل ذلك على الأخص ما يأتى :
(أ) استكمال حصر ومراجعة الموافقات والإجراءات والاشتراطات المطلوبة لإصدار التراخيص الصناعية .
(ب) تبسيط الإجراءات والاشتراطات اللازمة لمنح كافة التراخيص الصناعية بما فى ذلك تراخيص التشغيل ووضعها فى شكل ميسر ومتاح لكافة الجهات والقطاعات المعنية .

(المادة الثالثة)

تنعقد اللجنة أسبوعياً فى ديوان عام وزارة الصناعة أو فى أى مقر آخر يحدده رئيس اللجنة .

(المادة الرابعة)

للجنة طلب المستندات والأوراق اللازمة لمباشرة عملها من الجهات المعنية ، وتلتزم تلك الجهات بإمداد اللجنة بما تطلبه لمعاونتها فى أداء مهامها فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها .

(المادة الخامسة)

ترفع اللجنة تقريراً دورياً بنتائج وتطور أعمالها والعقبات التى تواجهها إلى رئيس مجلس الوزراء أو كلما دعت الحاجة لذلك ، على أن تنتهى من أعمالها فى موعد غايته ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٨ هـ
(الموافق ٢٢ ديسمبر سنة ٢٠١٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزى فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٦

٢٠١٦/٢٥٣٧٧ - ٢٠١٦/١٢/٢٢ - ٢٠١٦/١٢/٢٢ - ١٤٠٨